2004 04 14 - 0011 2

السفير

أهالي المخطوفين يطالبون بعدم تمييع قضيتهم
6

«ليبانسيل» تسلّم الموجودات إلى الدولة: أعطال بسيطة استغلّت للتشهير
7

طريق البقاع ـ الجنوب مهمَلة منذ ربع قرن
12

لجنة ١١ أيلول تبرز ضعف إمكانات «الأف بي آي»
14

20040414 - 0011b - 2

أهالي المخطوفين يطالبون بعدم تمييع قضيتهم
دعوة إلى تجمع وطني لنبذ العنف والتعصب

والدتا مخطوفين في نقابة الصحافة أمس (حسن عسل)

انتظر أهالي المخطوفين والمفقودين قرابة الساعة من الزمن وهم يستمعون الى كلمات ممثلي المنظمات الإنسانية قبل ان يخرجوا عن انضباطهم مع نهاية المؤتمر، ليبدأوا بالتعبير عن قضيتهم بعفوية وبمصطلحات وتعابير عامية بعيدة عن الاوصاف الشعرية والمفردات الرصينة التي حفلت بها كلمات المنظمات الإنسانية، فقامت أم عزير تؤكد على ان أولادها الأربعة أسرى في السجون الإسرائيلية وبأن «القوات اللبنانية» هي من اختطفهم بينما قامت أم أخرى لتؤكد بأن وزير الداخلية السوري أكد لهم وجود ١٧٦ لبنانيا في السجون السورية.

انعقد المؤتمر الصحافي في دار نقابة الصحافة بدعوة من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، اتحاد المقعدين والحركة الاجتماعية وذلك بغرض إعلان يوم ١٣ نيسان يوما وطنيا للذاكرة والدعوة الى تجمع سيُقام في ساحة الشهداء الأحد المقبل لإقامة نصب تذكاري لجميع ضحايا الحرب. أما الحضور فكان من الأكثر ارتباطا بحرب خطوط التماس التي تركت في ذاكرتهم أبناء يعيشون على خطوط تماس الموت والحياة. الحضور كان أهالي المخطوفين وصور أبنائهم المفقودين.

الحضور الرسمي تمثّل بالنائبين أسامة سعد وبهية الحريري والوزير بشارة مرهج. وهو الحضور الذي رحّب به نقيب الصحافيين محمد البعلبكي بحفاوة قبل أن يؤكد في كلمته الافتتاحية على ان اللبنانيين باتوا على قناعة بأن الحرب ليست في مصلحتهم أيا تكن أسبابها، مشددا على ان جميع اللبنانيين يطالبون بعودة المخطوفين او معرفة حقيقة مصيرهم.

ممثلة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وداد حلواني نبّهت في كلمتها إلى ان نسيان الحرب ليس علاجاً ولا التناسي شفاء، في حين «لا تزال السياسة هي الحرب بوسائل أخرى، والانقسام بصيغ أخرى». وأشارت الى «اننا لم نصل الى رواية مشتركة للحرب ولا مبادئ مشتركة للسلم»، وبأن ما خرجنا به من الحرب بأساس للسلم والمصالحة خسرناه «في مشاحنات السياسيين وتنازعهم على الدولة وتناهبهم للسلطة والخزانة».

وحملت حلواني على أداء الدولة في تعاطيها مع ملف الأسرى والمخطوفين والمفقودين، فتقديمات الدولة للأسرى لا تغني ولا تسمن «ولا يزال أهالي المخطوفين والمفقودين لا يعرفون مصائر أحبائهم»، «فالدولة تعرف أين هي بقية المقابر» ولكنها لا تحرّك ساكناً، «ولا تزال تنشئ لجانا بعد لجان وتخفي تقريرا بعد تقرير»، او تلصق تهمة تعكير صفو الأمن المستتب إذا ما طالبت أم مفقود بجلاء مصير ابنها.

وعرضت حلواني للمراحل التي مرّ بها ملف المخطوفين والمفقودين، وطالبت بنشر التقرير الذي اعدته اللجنة التي كانت برئاسة الوزير فؤاد السعد، رافضة ما دعت اليه اللجنة الجديدة برئاسة الوزير ميشال موسى من ضرورة إعادة الاستماع الى شهادة الأهالي.

وختمت حلواني كلمتها بالدعوة الى التجمع الوطني الذي سيقام في ساحة الشهداء عند الساعة السادسة من بعد ظهر الأحد الواقع فيه ١٨ نيسان وذلك من أجل إعلان ١٣ نيسان «يوما وطنيا للذاكرة، يوما لنبذ العنف والتعصب من أنفسنا ومن مجتمعنا، يوماً لاستخلاص العبر وترددها على مسامع أولادنا لكي يتحاشوا مع وقعنا به».

كلمة الحركة الاجتماعية ألقتها تمام مروة التي أكدت ان السلم الأهلي «لن يكون أهلياً إلا إذا ارتبط بالمصالحة الشعبية ولم يقتصر على المصالحة الرسمية، وإزالة السواتر المعنوية قبل السواتر الرملية». ونبّهت مروة الى ان إزالة وصمة الضحية عن فئات واسعة من المجتمع، ستزيل حتماً وصمة الجلاد عن فئة صغيرة منهم» ودعت لأجل ذلك وبمناسبة مرور ٢٩ عاما على اندلاع الحرب في لبنان الى حضور لقاء جامع لإطلاق حملة وطنية «تضامناً مع ضحايا الحرب ونصرة لاحترام الكرامة الإنسانية والحقيقة والعدالة وذلك نهار الأحد الواقع فيه ١٨-٤-٢٠٠٤ من التاسعة صباحا حتى الرابعة مساء في قصر الأونيسكو.

وألقت رئيسة اتحاد المعوقين سيلفانا اللقيس كلمة أشارت فيها إلى أن المعوقين دفعوا فاتورة الحرب ويدفعون الآن فاتورة ما بعد الحرب من جراء ما يتحمّلونه من قضايا تفوق بأضعاف ما تتحمّله سائر فئات المواطنين، حيث بطالة المعوقين ٨٣٪ ومعدل الأمية ٥٠.٤٪ بسبب حرمانهم من الدخول الى المدارس العادية التي لم تجهّز بعد لاستقبالهم.

رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان نعمة جمعة اعتبر بدوره «أن أرباب الحرب أوجدوا الحل لأنفسهم بإصدار قانون العفو العام حتى عن جرائم الحرب، فشكّل هذا القانون صفقة رابحة وامتيازا لمكافأة الظالم على ظلمه». وأشار إلى ان السلطة و«لطمس قضية المخطوفين والمفقودين لجأت الى استصدار قانون يسهل عملية وفاتهم» الأمر الذي أثار حفيظة الأهالي خصوصاً ممن يعرفون أماكن احتجاز أبنائهم فلجأت عندها السلطة الى «مقبرة اللجان» لامتصاص النقمة، فكانت اللجنة الأولى «التي لم تصل الى شيء وكان يراد منها ذلك» ومن ثم اللجنة الثانية «التي علّق عملها بافتقاد رئيسها الوزير فؤاد السعد موقعه في الوزارة، فألقي الملف في الدرج». وطالب جمعة بنشر تقرير هيئة تلقي الشكاوى ليُبنى على الأمر مقتضاه. وأشاد بجرأة بعض القضاة الذين أصدروا قرارات اعتبروا بموجبها ان جرم الخطف من الجرائم المستمرة المتمادية ولا يشمله قانون العفو إلا عندما يُطلق سراح المخطوف او تثبت وفاته.

مع نهاية المؤتمر وبينما كان الأهالي يشرحون قضيتهم بمفرداتهم سئل ممثلو المنظمات الإنسانية إذا كانوا قد طلبوا ترخيصاً لتجمّعهم الأحد المقبل، فجاءت الاجابة من الأهل هذه المرة «هنّي يمنعونا ويكونوا جنوا على حالهم».

موسى: لجنة تقصي الحقائق مستمرة حتى جلاء الحقيقة

أصدر وزير الدولة لشؤون مجلس النواب الدكتور ميشال موسى، المكلف لجنة تقصي الحقائق في ملف المفقودين، بيانا في ذكرى ١٣ نيسان، قال فيه ان «الذكرى تأتي لتعيد الى الاذهان صفحات سوداء مما انطوت عليه الاحداث التي مر بها وطننا والتي تركت في القلوب والنفوس جروحا لم تلتئم، ولا سيما منها جرح قضية المخطوفين والمفقودين التي تشكل قضية إنسانية ووطنية بامتياز.

ان هذه القضية التي تداخلت فيها عوامل مختلفة سياسية وأمنية، ستكون شغلنا الشاغل في المرحلة المقبلة، بحيث ستعمل اللجنة في هدوء وصمت واصرار بالتعاون مع الأهالي والجهات المعنية كافة، على تهيئة أجواء الوصول بهذا الملف الى حيث يجب، انطلاقا من حق الأهالي في المعرفة ومن تمسكنا ببديهيات حقوق الإنسان.

وبعدما انجزت اللجنة عملها الميداني برئاسة الوزير فؤاد السعد، واجتازت مرحلة أساسية ومهمة من حيث جمع المعلومات واجراء المقابلات، ووضعت حصيلة عملها في عهدة أحد أعضائها المدعي العام التمييزي، فاننا اليوم في مرحلة متابعة ما توصلت اليه عبر اتصالات سياسية وأمنية توصلا الى جلاء الحقيقة أمام ذوي المخطوفين والمفقودين. وسترفع اللجنة خلاصة اتصالاتها الى مجلس الوزراء والمرجعية الاساسية وصاحب السلطة في هذا الصدد».